

سلاح العنف ورقة الإسلاميين لإغراق السودان في الإرهاب

محاولة اغتيال حمدوك تفتح صفحة جديدة محفوفة بأخطار إرباك العلاقة بين الجيش والحكومة



نقطة تحول خطيرة

وتكمن المفارقة في أن النظام السوداني السابق شارك وخطط وهندس بعض العمليات الإرهابية خارج حدود البلاد. ولعل التسوية المادية والتعويضات التي قبلت بها الخرطوم الشهر الماضي مع أسير ضحايا المدمرة الأميركية "يو.أس. أس كول" تؤكد الاعتراف بالإرهاب.

ومرجح أن تفتح أبواب أخرى على السودان، لأن هناك علامات تؤكد ضلوع السلطة خلال عهد الرئيس عمر حسن البشير في بعض العمليات الإرهابية، وأبرزها تدمير سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا، وتعزيم الحكومة تسويتها بالتفاهم على طريقة "كول"، ناهيك عن الأدلة الدامغة بشأن محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا.

المؤكد أن فتح هذه الملفات لن يقتصر على البشير كرئيس سابق للدولة تتم محاكمته، بل سوف يجرح خلفه سلسلة طويلة من الشخصيات التي تورطت بأشكال مختلفة في الإرهاب خارج الحدود، ما يشير إلى عدم حصر الإغراق على شق التعويضات.

من الضروري أن تجد الخرطوم وسيلة للخروج من هذا النفق قبل أن تتوالى الاغتيالات، فالسودان يعج بإرهابيين من جنسيات مختلفة، وأصبح بؤرة جذب لعناصر متشددة كثيرة ومركز تدريب أصيل ومحطة عبور رئيسية إلى كل من مصر وليبيا.

لم تنتج جماعة الإخوان والمتحالفون معها في الحصول على نتيجة إيجابية من وراء توازنات مختلفة، لأن قدرة الجيش المصري فاقت طاقتهم. كما أن العناصر الإرهابية المحلية التي تمكنت من عبور الحدود لم تمتلك خبرة كافية في حرب أخذت شكلا مفتوحا في منطقة سيناء.

يختلف الأمر في حالة السودان، من حيث قدرات الجيش والقوات التابعة للحركة الإسلامية التي تأتمر بأوامرها. ما يعطي الأخيرة مساحة واسعة للتأثير. علاوة على وجود أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية التي عاشت في السودان وترأست على مدار ثلاثة عقود، ولم تستطع المؤسسة العسكرية اجتثاثها، ولم تعتبرها الحكومة ضمن أولوياتها في هذه المرحلة، الأمر الذي يعد خسارة جيدة حال خروج سلاح

العنف من غمد الحركة الإسلامية. لم يعرف السودان الاغتيالات السياسية والعمليات الإرهابية على أراضيه على غرار الكثير من الدول المحيطة به، وبدا أبعد ما يكون عن هذا الطريق للطبيعة المتسامحة التي تغلبت على قطاع كبير من المواطنين، فهم في أوج خصوماتهم لا يفكرون في استخدام العنف بصورته الفردية. وعندما انتعشت بورصة الحركات المسلحة المتقاتلة معا أو ضد القوات الحكومية في الأطراف لم يلجأ هؤلاء إلى الاغتيال أو الإرهاب خارج مناطق الحرب التقليدية.

مجازرة العنف وكل ما تملكه عناصر محدودة لتنظيم حركة المرور والإشراف على الأمن في بعض شوارع الخرطوم، ولا تمتلك ذخيرة كبيرة ومعدات مسلحة للتصدي لأي قوات منافسة.

بين مصر والسودان

قد تكون محاولة اغتيال حمدوك بداية لتفعيل سلاح العنف الكامن لدى الحركة الإسلامية في السودان، ومحاولة لوقف خطوات إزالة التمكين التي تسارعت مؤخرا وتستهدف اتباع البشير، وزيادة مكونات الارتباك في جسم الحكومة، وتوسيع الهوة بينها وبين الجيش الذي أعلن عزمه مرارا على تسليم السلطة لقيادة مدنية، ونفى وجود أطماع فيها.

يضاعف شوع الاغتيالات والعمليات الإرهابية من دور المؤسسة العسكرية ويمنحها مزايًا إضافية بحجة ضبط الأمن، ما يؤدي إلى تغولها على حساب قوى الحرية والتغيير، ما يعني ارتفاع وتيرة التصعيد وانحرافها عن مسارها المنضبط حاليا.

تغذى القوى الإسلامية من العنف، وترى فيه بيئة مناسبة لانعاشها طالما فشلت الحيل السياسية. ومارست التنظيمات الإسلامية نوعا ممنهجا من العنف في الكثير من أنحاء مصر بعد سقوط الإخوان. وتصورت أنها قادرة على كبح جناح الأجهزة الأمنية أو إرهابها وفرض الأمر الواقع عليها للتسليم.

رقم صعب في معادلة الانتخابات، بالتالي تراجع فرص القوى التابعة للبشير في الاكتساح، غير أن انفتاح حمدوك على بعض الأحزاب والشخصيات الإسلامية جرى اعتباره توطئة للتفاهم معها لاحقا.

حملت هذه القناعة في جوهرها معنى يقول إن الرجل ليس مطمئنا تماما لتحالفه السياسي مع الحرية والتغيير، وأراد التأكيد للدول الغربية أيضا أنه نموذج لقادة جدد لتغيير شكل المنطقة، وعلى استعداد للتعامل مع جميع القوى، بما فيها الإسلامية التي لا تزال تحظى بتعاطف دول أوروبية ترى فيها عنصرا مكملا للديمقراطية.

لم يرتح البعض من قيادات الحركة الإسلامية لهذه الصيغة التي تدخل في باب الاحتمالات. وفسروا انفتاح حمدوك على أنه تكتيك ومراوغة مؤقتة لتحبيددهم ليعتدوا من تثبيت أقدامه. وإذا مضت الأمور حسب السيناريو المرسوم للحكم فلن يعود فلول البشير إلى السلطة وكل ما سيحصلون عليه نسبة من المقاعد في المجلس التشريعي.

لذلك أراد جناح العنف في الحركة الإسلامية عدم الانتظار، لأن التطورات المتسارعة ربما تحصل نتائج سلبية، ومن الضروري إعادة تدوير الأوراق، واستخدام سلاح الميليشيات، ما يمثل ضغطا على فريق حمدوك ويجعله يقدم تنازلات أكبر لها، وفي الوقت نفسه تتعرض قوى الحرية والتغيير للنفسخ يصعب التناغم، لأنها لن تستطيع

نجا رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، من محاولة اغتيال عبر تفجير استهدف موكبه في الخرطوم، طمأن حمدوك السودانيون على صحته واعداءه باستكمال مسيرة التغيير، لكن ذلك لا يحجب وجود مخاوف من دخول البلد مرحلة الإرهاب. مشهد جديد يبنى بعودة الحركة الإسلامية واتباع عمر حسن البشير إلى إشتهار سلاح العنف بما يتيح للمؤسسة العسكرية مزايًا إضافية قد تؤدي إلى تغولها في السودان.

لها حظوظ متباينة فيها، من خلال أجهزة سرية في فترة الكمون، وعلنية ومقننة عند حدوث الانتعاش، وهناك شواهد كثيرة تعزز هذا السلوك في الحالتين. وتكفي نظرة إلى كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن ولبنان ومصر، لتتعرف على خارطة العنف بأيدي التنظيمات الإسلامية، سواء كانت متشددة أو تزعم أنها معتدلة.

الكمون والانطلاق

مر السودان بمرحلتى الكمون والانطلاق، لأن الحركة الإسلامية باطرافها المتنوعة، الإخوانية والسلفية والجهادية، امتلكت هذه الميزة وهي في المعارضة أو الحكم، وعملت على تطويرها، وتمكنت من تكوين خلايا أمنية معروفة ومجهولة، وحرصت على تضخيم فروعها كي يفكر من يريدون النيل منها ألف مرة، وتحولت الأراضي السودانية إلى مركز إقليمي للعناصر القيادات المشكوك في انتمائها إلى الجيش وإصرارها على الولاء للنظام السابق، وعدم التهاون في مسألة تفكيك القوات الموازية التي تحظى بشعبية ولم يتم الاقتراب منها حتى الآن، رغم التحذيرات المتعلقة بخطورة دورها الأمني، لأنها صنيعة عمر حسن البشير، ومن بنات أفكار الحركة الإسلامية.

والوعد لم يتسرع أنصاره في إطلاق أيديهم في الشوارع، وترقبوا قليلا متمسكين بالأمل في العودة إلى الحكم من خلال خلق العديد من العقبان للسلطات الانتقالية، وإنارة الفتن بين المواطنين، والعزف على وتر الاحتقانات في مناطق الهامش والأطراف من دون اللجوء إلى استخدام العنف مباشرة.

راهنت الحركة الإسلامية على مساحة الحرية التي يتمتع بها السودان، وتطلع الكثير من الدول الغربية إلى أن يكون نموذجا للديمقراطية بالمنطقة، ومع التنظيم المحكم الذي تتمتع به الحركة ومن يدورون في فلكها استقرت القيادات على العودة من باب الانتخابات، لأن منافسيها الجدد في تحالف قوى الحرية والتغيير لا يتمتعون بالخبرة والتنظيم والكافيين للفرز في الانتخابات، وجرى تاجيل إشتهار سلاح العنف.

مضت الأمور في طريق يميل ناحية كفة قوى الحرية والتغيير التي حاولت تخفية خلافاتها الداخلية وقد تحولت إلى

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

القاهرة - فتحت محاولة اغتيال عبدالله حمدوك، رئيس الحكومة السودانية، الأفتان، المجال للحديث عن عدم استعداد دخول السودان حزام الإرهاب الذي ظل بعيدا عنه لفترة طويلة، حيث تملك العديد من القوات والعناصر فائضا من الأسلحة، وغالبيتها محسوبة على الحركة الإسلامية وأذرعها المتشعبة التي لا تزال تسيطر على مفاصل بعض الأمور الأمنية بشكل مؤسسي ونظامي وعقائدي، وتحتاج عملية تقويضها إلى رغبة وإرادة وأدوات قبل قوات الأوان.

أرسل الفريق أول عبدالفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، رسالة أمنية بنكهة سياسية قبل يوم واحد من محاولة اغتيال حمدوك، جدد فيها عزمه على إعادة هيكلة القوات المسلحة، في إشارة توجيهاه بالهزيمة التخلص من القيادات المشكوك في انتمائها إلى الجيش وإصرارها على الولاء للنظام السابق، وعدم التهاون في مسألة تفكيك القوات الموازية التي تحظى بشعبية ولم يتم الاقتراب منها حتى الآن، رغم التحذيرات المتعلقة بخطورة دورها الأمني، لأنها صنيعة عمر حسن البشير، ومن بنات أفكار الحركة الإسلامية.

محاولة اغتيال حمدوك لإرباك الحكومة، وتوسيع الهوة بينها وبين الجيش الذي أعلن عزمه على تسليم السلطة لقيادة مدنية

يبدو التامنين في الحالة الأولى مفهوما، ويدور حول توفير الضوابط اللازمة للتحكم في حركة الشارع كي لا يفكر الغاضبون في الثورة والانفلات. بينما الثغرة مقصود بها أن الرجل بين الحكم سيكون مكلفا، لذلك تعتمد البشير أن يضيء على جميع القوات الموازية طابعا قانونيا، فجعلها تابعة للمؤسستين العسكرية والأمنية، ما حولها إلى سلاح رجع لكل من تسول له نفسه الانقلاب على نظامه، وسلاح مواجهة إذا حدث مكروه. تجيد القوى الإسلامية هذه اللعبة وعملت على تعميمها في الأماكن التي

اجتماع الأعداء في سوريا: تعايش عسكري بين الروس والأميركيين

عن "خلاف بين السكان المحليين والقوات الأميركية"، بينما أقال التحالف الدولي عن تعرض إحدى دورياته لإطلاق نار ردت عليه لـ "الدفاع عن النفس". ويقول رامي أن الطرفين "قد لا يكونان يتمتعان بخبرة إزاء التواجد في منطقة متقاربة جغرافيا" رغم "تاريخ متناقضة في القتال إلى جانب أطراف متناقضة في النزاع السوري".

الوجود المشترك للقوات الروسية والأميركية في سوريا يعد وضعاً استثنائياً يحول العلاقة بين الطرفين من المواجهة إلى التعايش

وسوريا هي البلد الوحيد حيث تتواجد قوات روسية وأميركية في بقعة جغرافية ضيقة منذ عقود. وبشرح الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى شارل ثيبو أن الحادث الأخيرة "تظهر مدى هشاشة الوضع في الميدان" وكيف أن وجود "قوات معادية لبعضها البعض في منطقة صغيرة يتعين على الجميع فيها استخدام الطرق ذاتها، يجعل الأمور خطيرة".

ويقول الباحث المتابع للشأن السوري سامويل رامي "أعتقد أن الوجود المشترك لروسيا والولايات المتحدة في شمال شرق سوريا يعد وضعاً استثنائياً".

وعلى أطراف بلدة تل تمر، وعلى بعد خمسين مترا من نقطة لقوات النظام السوري التي انتشرت وحداتها في المنطقة بناء على طلب كردي أثناء الهجوم التركي، وقفت مدرعتان أميركيتان تنتظران عودة دورية روسية من جولة قرب خطوط التماس مع منطقة سيطرة القوات التركية والفصائل الموالية لها، كونها تعد من مناطق نفوذها.

وتداول رواد الإنترنت قبل أسابيع مقطعاً مصوراً يظهر مدرعة روسية تحاول تجاوز الية أميركية قبل أن تنحرفا معا خارج الطريق بعدما حاولت المدرعة الأميركية منعها، في مشهد شبيهه بالعبث الفيديوي.

وبات اعتياديا في المنطقة مشاهدة جنود روس يتابعون عبر المنظار تحركات القوات الأميركية، والعكس صحيح. وسارعت دورية روسية في 12 فبراير إلى نجدة دورية أميركية وجددت نفسها في مازق لدى مرورها عند نقطة لقوات النظام في قرية جنوب شرق القامشلي، وتسبب إطلاقها النار بمقتل شاب سوري. وتحدثت وزارة الدفاع الروسية

ويتابع ساخرا "لم نعد نعلم أي طريق نسلك.. كما لو أننا نذهب من دولة إلى أخرى"، قبل أن يكمل طريقه بعد نحو ساعة في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وعمادها وحدات حماية الشعب الكردية.



من المواجهة إلى التعايش

سيارات أجرة" تراحم بعضها البعض على الطرق. ويروي كيف أن دوريتين أقتلتا طريقا دوليا يربط مدينتي الحسكة والقامشلي، رفعت الأولى العلم الأميركي ووقفت على بعد أمتار بمواجهة الأخرى التي رفعت العلم الروسي.

مشهد وإن بات عاديا، إلا أنه يعكس تعايشا نادرا بين القوتين العظميين. ويقول عبدالحميد (55 عاما) وهو من سكان المنطقة ذات الغالبية الكردية "نادما ما نرى القوات الروسية والأميركية في حالة مواجهة. تتصرف كما لو أنها

القامشلي (سوريا) - فرضت التطورات العسكرية في شمال شرق سوريا مشهدا جديدا تعايشت فيه القوات الأميركية مع القوات الروسية على غير العادة. وتتواجد قوات أميركية في شمال شرق سوريا منذ عام 2014، في إطار التحالف الدولي دعما للأكراد في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي أكتوبر، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب كافة قواته، ثم أبقى نهاية الشهر ذاته على قوة من 500 جندي لحماية أبار النفط في شمال شرق سوريا.

وبدا هذا الانسحاب بمثابة ضوء أخضر لتركيكا لشن هجوم ضد المقاتلين الأكراد، فأبعدتهم عن شريط حدودي بعمق 30 كيلومترا. ولجا الأكراد إلى دمشق وموسكو التي أبرمت اتفاقا مع انقرة أوقف الهجوم.

واستغلت موسكو، التي تنشر قواتها في سوريا منذ عام 2015، الاتفاق لدخول مناطق نفوذ الأكراد. ويات على تماس مع القوات الأميركية، لتتدخل مناطق انتشارهما، ما يؤدي إلى احتكاكات يخشى أن تتطور إلى توترات أكبر.

قبل أسبوعين، انظر حسين عبدالحميد قرابة الساعة في سيارته بعدما أقلت دوريات أميركية وروسية طريقا في شمال شرق سوريا، وبدا أن أيا منهما لا تريد إفساح المجال للأخرى.